

(٣) المناطق المحتلة

الانعكاس السياسي لانفجار التلجاة

كان أهم حدث شهدته المناطق المحتلة خلال الفترة القصيرة الماضية ، الانفجار الذي شهده ميدان صهيون بالقدس في تاريخ ٧/٧/٤٠ وادى الى مقتل وجرح العشرات . ولم تتوقف أهمية هذا الحدث عند عدد القتلى والجرحى ، بل في النتائج المباشرة التي ترتبت على وقوعه .

فلقد كانت ردة الفعل الاسرائيلية الرسمية اعتقال اعداد كبيرة من الشبان العرب من سكان القدس بلغ عددهم كما ذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية نحو ٣٠٠ معتقل . وبالرغم من ان حملة القمع هذه كانت متوقعة بعد حدوث الانفجار ، خاصة وان عشرات الشبان قد امقلوا قبل الحادث بأيام قليلة ، الا ان امتداد حملة القمع على ايدي جهات اسرائيلية غير رسمية لتصل مواطنين غرب عاديين مثل البائعين التجوليين واصحاب المجلات التجارية والمارة وغيرهم ، كان هو الابرز والاهم في ردة الفعل الاسرائيلية . فمن خلال هياج عشرات الشبان اليهود المتدينين والمطرفين واعتداءاتهم العنصرية العنصرية على المواطنين العرب ، برزت حقيقة سياسة « التعايش » التي جهدت السلطات الاسرائيلية لغرضها على السكان العرب المحتلين والمتهورين في ديارهم ووطنهم .

وادر كبار القادة الاسرائيليين خطورة الاعمال الانتقامية ضد المواطنين العرب على ايدي الجماعات اليهودية المتطرفة . وساقوا التحذير تلو التحذير لتجنب المس بسياسة « التعايش » . وكان هذا هو ما أعلنه سلومو هيلل وزير الشرطة الاسرائيلية محذرا بان هدف الفدائيين هو ضرب سياسة التعايش تلك التي تسعى اسرائيل الى بسطها في المناطق المحتلة وخاصة في مدينة القدس . وادر ك رئيس بلدية القدس تيدي كولك ما ادركه هيلل حين صرح بان الرد الاسرائيلي على عمليات الفدائيين يجب ان يكون في المزيد من اجراءات الضم والتوحيد في مدينة القدس .

على ان الاجراء السياسي الاسرائيلي الاكثسر خطورة والذي ترتب على عملية القدس ، تمثل في

اغلاق الجسور على نهر الاردن لمدة قصيرة ومن ثم اصدار قرار يمنع سفر سكان الضفة الغربية الى الدول العربية ، على ان يشمل هذا المنع الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين ١٦ - ٤٠ سنة (ر . ا . ا . عدد ٨٥٦) .

وكان الحاكم العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية المحتلة قد اصدر امرا مماثلا قبل افترة من وقوع عملية القدس ، وذلك احساسا من سلطات الاحتلال بتصاعد موجة اعمال المقاومة في المناطق المحتلة وخاصة في الضفة الغربية . فقد نشرت صحيفة الشعب في عددها الصادر يوم ٧٥/٥/١٩ تفاصيل امر الحاكم العسكري الذي بدأ سريانه اعتبارا من تاريخ ١٩٧٥/٦/١٥ .

وجاء في الامر ان قرار منع السفر ينطبق على الشبان من مواليد ٥٠ - ١٩٥٩ الذين يرغبون في الخروج على ان لا يعودوا الا بعد ٦ اشهر باستثناء بعض الحالات منها حالة الوفاة او المرض او الزواج .

وطلب من الراغبين في السفر في هذه السن ، مراجعة رؤساء البلديات كل في منطقته ، وتقديم أوراق ثبوتية في الحالة المعنية ، لرفعها للحاكم العسكري للنظر فيها . أما في حالة الطلبة الراغبين بالسفر من اجل تقديم الامتحانات في الجامعات العربية ، فيطلب منهم مراجعة رئيس البلدية واحضار اوراقهم الثبوتية من مكتب التربية والتعليم او مكتب تسجيل الجامعات .

والذي يهمنا من خلال كل تلك الاجراءات ، هو ان سياسة الجسور المفتوحة التي ارسى دعائمها موشيه ديان منذ حوالي ثماني سنوات ، معرضة الان للتعطب بفعل عمليات المقاومة التي دأب الاعلام الاسرائيلي على تحميل مسؤولياتها لاناس من الخارج . فنتيجة لهذه السياسة الاعلامية ، كثرت النقاشات الاسرائيلية داخل الكنيست ولدى الاحزاب الاسرائيلية حول جدوى وضرر سياسة الجسور المفتوحة هذه . وفي الاونة الاخيرة ، فان كثيرا من الاوساط بدأت تطلب بقوة بالتخلي عن سياسة الجسور المفتوحة ووضع حد لها . وما